

تحرك عاجل

الخطر الوشيك يُداهم حياة ناشط بارز

يواجه علاء عبد الفتاح، الناشط المصري البريطاني المُضرب عن الطعام منذ 2 أبريل/نيسان 2022، خطرًا وشيئًا على حياته؛ إذ صعد إضرابه عن الطعام في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، بالامتناع عن الحصول على 100 سُعة حرارية التي كان يستهلكها يوميًا قبل ذلك. وإضافة إلى ذلك، أعلن عن قراره بالامتناع عن شرب المياه في 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، تزامنًا مع بدء مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغيُّر المناخ العالمي ("كوب 27") بمدينة المنتجعات المصرية شرم الشيخ، وذلك في إطار ما يعتبره هو وأسرته المحاولة الأخيرة لإطلاق سراحه. وكانت المرة الأخيرة التي أُعتقل فيها علاء عبد الفتاح في سبتمبر/أيلول 2019؛ وقد أمضى معظم الأعوام التسعة الماضية محرومًا بصورة غير قانونية من حريته. وفي 20 ديسمبر/كانون الأول 2021، أُدين هو ومحامي حقوق الإنسان محمد الباقر بتهم زائفة وحُكِمَ عليهما بالسجن لمدة خمسة وأربعة أعوام، على التوالي، بعد محاكمة فادحة الجور. وهما سجيناً رأي، لم يُستهدفَا لأي سببٍ سوى أنشطتهما السلمية؛ ومن ثمَّ، ينبغي الإفراج عنهما على الفور ودون أي شرطٍ أو قيد.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

الرئيس عبد الفتاح السيسي

مكتب رئيس الجمهورية بقصر الاتحادية

القاهرة، جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني: p.spokesman@op.gov.eg

تويتر: @AlSisiOfficial

فخامة الرئيس

تحية طيبة وبعد ...

نكتب إلى فخامتكم لنهيب بكم أن تُفْرَجوا عن الناشط المصري البريطاني علاء عبد الفتاح المُحتَجَز تعسفياً، قبل فوات الأوان؛ فأكثر من 200 يوم، يستهلك علاء عبد الفتاح 100 سُعرة حرارية يوميًا؛ للاحتجاج على سجنه جورًا وحرمانه من تلقي أي زيارات قنصلية. وأعلن في رسالة إلى أسرته في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2022، تصعيد إضرابه عن الطعام، بالامتناع عن تلقي أي سُعرات حرارية. ويعتزم الامتناع عن تناول المياه في 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، الذي يُوافق اليوم الأول من فعاليات الدورة السابعة والعشرين للمؤتمر السنوي لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ (كوب 27)؛ إذ قال في الرسالة: "أخذت قرار بالتصعيد في التوقيت المناسب بالنسبة لنضالي عشان حريتي وحرية أسرى صراع هم مش طرف فيه أو بيحاولوا يتخارجوا منه، وكل ضحايا نظام مش عارف يدير أزماته غير بإنه يجمع، ولا يعيد إنتاج نفسه غير بإنه يحبس". (بالفصحى: "أخذت قرار بالتصعيد في التوقيت المناسب بالنسبة لنضالي من أجل حريتي وحرية أسرى صراع ليسوا طرفًا فيه أو يحاولون أن يخرجوا منه؛ وكل ضحايا نظام لا يعرف أن يدير أزماته إلا بالقمع، ولا يعيد إنتاج نفسه إلا بالحبس".

وتوجد حاليًا بواعث قلق بالغ بشأن حياة علاء عبد الفتاح، بسبب تدهور حالته الصحية وإصراره على التوقُّف عن شرب المياه، إلى حين إفراج السلطات المصرية عنه. وبالنظر أيضًا إلى أن السلطات تمنع عبد الفتاح وأسرته بصفة دورية من تبادل الرسائل المكتوبة، يُساورنا القلق إزاء أن أسرته قد لا يصلها أي معلومات عنه خلال الأيام الحرجة عقب امتناعه عن شرب المياه؛ فمن المقرر أن تكون زيارة أسرته القادمة له في السجن في 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

وكانت المرة الأخيرة التي أُعْتُقِل فيها علاء عبد الفتاح في سبتمبر/أيلول 2019، وتعرَّض للتعذيب وغيره من سوء المعاملة بعد اعتقاله، وأدانته إحدى محاكم الطوارئ في ديسمبر/كانون الأول 2021، بتهم زائفة نابعة حصراً من ممارسته السلمية لحقوقه الإنسانية. وعلاء عبد الفتاح سجين رأي، وما كان ينبغي حبسه أبداً. وتتحمل سلطات الاحتجاز المسؤولية عن حياته في نهاية المطاف.

ومن ثمَّ، نحث فخامتكم على الإفراج عن علاء عبد الفتاح ومحمد الباقر فوراً ودون أي شرطٍ أو قيد، وإلغاء أحكام إدانتهم، وإسقاط جميع التهم ضدَّهما؛ إذ يأتي احتجازهما حصراً على خلفية ممارستهما السلمية لحقوقهما الإنسانية. ويجب إتاحة سُبُل الوصول أمام علاء عبد الفتاح إلى اختصاصيين صحيين مؤهلين، يوفِّرون الرعاية الصحية له بما يتماشى مع آداب مهنة الطب التي تتضمن مبادئ السرية والاستقلالية والموافقة المستبصرة، ويجب السماح له فوراً بتلقي زيارة قنصلية، بما يتماشى مع اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

تعرّض علاء عبد الفتاح، الناشط السياسي المعروف، وأحد منتقدي الحكومة، للاعتقال مرارًا وتكرارًا خلال الأعوام الأخيرة، لأسباب تضمنت دوره في انتفاضة 2011. أما محمد الباقر، فهو محام حقوقي ومدير مركز عدالة للحقوق والحريات الذي أسسه في 2014. وهما من بين آلاف المُحتجزين تعسفيًا في مصر، إما لمجرد ممارستهم السلمية لحقوقهم الإنسانية، أو إثر محاكمات فادحة الجور، تضمنت محاكمات جماعية وعسكرية.

ويُحتَجَز محمد الباقر وعلاء عبد الفتاح منذ 29 سبتمبر/أيلول 2019، على ذمة التحقيقات بتهم "الانضمام لجماعة إرهابية"، و"تمويل جماعة إرهابية"، و"نشر أخبار كاذبة من شأنها التأثير على الأمن القومي للبلاد"، و"إساءة استخدام حساب على مواقع التواصل الاجتماعي بغرض ارتكاب جريمة نشر الأخبار الكاذبة"؛ وذلك في إطار القضية رقم 1356 لسنة 2019 المُقدّمة من نيابة أمن الدولة العليا، إحدى فروع النيابة العامة التي تختص بالتحقيق في تهديدات الأمن الوطني. وفتحت نيابة أمن الدولة العليا تحقيقات ضدّهما حول تهم مماثلة، في قضية جديدة برقم 1228 لسنة 2021، في إطار استراتيجية تنتهجها السلطات على نحو متزايد، ويُشار إليها بـ "إعادة التدوير"، للتحايل على الحد الأقصى لمدة الحبس الاحتياطي التي يجيزها القانون المصري، وتبلغ عامين، وتمديد فترة احتجاز النشطاء إلى أجل غير مُسمى. وبدأت محاكمة علاء عبد الفتاح ومحمد الباقر في القضية رقم 1228 لسنة 2021 في 28 أكتوبر/تشرين الأول 2021، إلى جانب متهم آخر، وهو المُدَوّن والناشط محمد إبراهيم رضوان "أكسجين"، الذي أُدين أيضًا بـ "نشر أخبار كاذبة" على خلفية منشوراته عبر منصات التواصل الاجتماعي، وحُكِمَ عليه بالسجن لمدة أربعة أعوام. وتُعدّ إجراءات المحاكمة أمام محاكم الطوارئ جائزة بطبيعتها؛ إذ أن أحكامها النهائية غير قابلة للاستئناف أمام المحاكم الأعلى درجة.

وحُرِمَ المتهمون أيضًا من حقهم في الحصول على دفاع كافٍ؛ إذ مُنِعَ محاموهم من التواصل معهم بخصوصية ومن الحصول على نسخ من ملفات الدعاوى ولوائح الاتهام ومنطوق الأحكام. وتقدم محامو عبد الفتاح والباقر ببلاغات لدى المكتب المسؤول عن التصديق على الأحكام الصادرة عن محكمة أمن الدولة طوارئ، لمُناشدة رئيس الجمهورية بإلغاء الحكمين ضد موكليهم، بموجب المادة 14 من قانون الطوارئ. وصدّق الرئيس عبد الفتاح السيسي، في 3 يناير/كانون الثاني 2022، على الأحكام ضد المتهمين الثلاثة. وأظهرت وثيقة أُطلعت عليها منظمة العفو الدولية أن تنفيذ فترات العقوبة بدأ من تاريخ التصديق على الأحكام، لا تاريخ اعتقالهم. وفي هذا الصدد، رفع محامو محمد الباقر دعوى لدى المحكمة الإدارية بمجلس الدولة، لكي تُحتَسَب فترة حبسه الاحتياطي لمدة 31 شهرًا في مدة عقوبة سجنه.

وظلّ علاء عبد الفتاح ومحمد الباقر مُحْتَجَرَيْنِ حتى مايو/أيار 2022 في ظلّ أوضاع لاإنسانية بسجن طرة 2 شديد الحراسة في القاهرة. واحتجزتهما سلطات السجن في زنازين صغيرة تقتقر إلى التهوية، وحرمتها من الأيسرة والفُرْش. وخلافاً للسجناء الآخرين، مُنعا من التريّض في ساحة السجن، ولم يُسَمَح لهما باستخدام مكتبة السجن أو الحصول على أي كتب أو صحف من خارج السجن على نفقتهما الشخصية. ومنعتهما سلطات السجن أيضاً من الحصول على الملابس الكافية وأجهزة الراديو وساعات اليد، ولم تُوفّر لهما المياه الساخنة، كما لم تسمح لهما بحياسة أي مُتعلقات شخصية، بما في ذلك الصور العائلية. وفي 12 مايو/أيار 2022، أخبر علاء عبد الفتاح والدته بأن نائب مأمور سجن طرة 2 شديد الحراسة اعتدى عليه بالضرب، بينما كانت يداها مُكبّلتين. وفي 18 مايو/أيار 2022، نُقل إلى سجن وادي النطرون، بعد ضغوط كبيرة من عامة الجمهور. وفي 2 أكتوبر/تشرين الأول 2022، نُقل محمد الباقر إلى سجن بدر 1، بينما سُمح لزوجته برؤيته للمرة الأولى منذ عامين دون حاجز بينهما، وتسنى له التعرّض لأشعة الشمس للمرة الأولى منذ ثلاثة أعوام.

ومنذ أن أعاد الرئيس تفعيل لجنة العفو الرئاسي في أبريل/نيسان 2022، أفرجت السلطات المصرية عن أبرز سجناء الرأي ومئات السجناء الآخرين لأسباب سياسية. ومع هذا، لا يزال الآلاف مُحْتَجَرَيْنِ تعسفياً لمجرد الممارسة السلمية لحقوقهم الإنسانية، أو في أعقاب محاكمات فادحة الجور، أو دون الاستناد إلى أي أسس قانونية. ومنذ 25 أكتوبر/تشرين الأول 2022، أُعتُقِل عشرات الأشخاص، واستجوبهم وكلاء النيابة وأمروا بحبسهم الاحتياطي على ذمة تحقيقات تتعلق بدعواتهم إلى إقامة تظاهرات سلمية في أثناء مؤتمر "كوب 27"، الذي ينعقد في شرم الشيخ بين 6 و18 نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

وفي 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، نشرت الجريدة الرسمية قرار محكمة جنايات القاهرة بإدراج محمد الباقر وعلاء عبد الفتاح في "قائمة الإرهابيين" لمدة خمسة أعوام، بدون اتخاذ أي من الإجراءات القانونية الواجبة، في إطار قضية نيابة أمن الدولة العليا رقم 1781 لسنة 2019. ورفضت محكمة النقض، في 18 يناير/كانون الثاني 2022، الطعن النهائي الذي قدّمه ضد هذا القرار. وتتضمن الآثار المترتبة على هذا القرار المنع من السفر، وتجميد الأصول، والحظر من المشاركة في أي عمل سياسي أو مدني لمدة خمسة أعوام.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية

يمكنكم استخدام لغتكم الأم.

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 4 يناير/كانون الثاني 2023

التحرك العاجل العاشر: UA 132/19 رقم الوثيقة: MDE 12/5621/2022 بتاريخ: 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2022

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حال رغبتكم في إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضلة: علاء عبد الفتاح (صيغ المذكر)، ومحمد الباقر (صيغ المذكر)

رابط التحرك العاجل السابق:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/5621/2022/ar/>